



قرار رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية
رقم (٦٧) لسنة ٢٠٢١ ميلادية
بشأن تقرير حكم

رئيس مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ (٣/أغسطس ٢٠١١م) وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ (١٧/ديسمبر ٢٠١٥م) .
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ ٩/نوفمبر ٢٠٢٠م .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها .
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/مارس ٢٠٢١م، في مدينة سرت ، بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م ، بشأن إصدار قانون تنظيم علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى كتاب السيد / وزير البيئة رقم (١١) المؤرخ في ٢٢/٤/٢٠٢١م .
- وعلى كتاب السيد / مستشار و مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠١٦) المؤرخ في ١/٥/٢٠٢١م .
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة .

قدر

مادة (١)

بموجب أحكام هذا القرار تؤول كافة الأصول الثابتة والمنقولات المملوكة للهيئة العامة للبيئة (سابقا) إلى وزارة البيئة ، كما ينقل إليها جميع الموظفين التابعين لها بذات أوضاعهم الوظيفية .

مادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

عبد الحميد محمد الدبيبة
رئيس مجلس الوزراء



صادر بتاريخ ٢٢، رمضان ١٤٤٢، مجري
الموافق: ٥، ٢٠٢١، ميلادي
كفر: ☐ القانونية